

الثقافة والهوية الوطنية في العراق دراسة في المحتوى والمضمون.

م.د. عبد الكريم جعفر الكشفي(*)

الملخص

والقومية، مما عقد إشكالية بناء الهوية الثقافية الوطنية.
ولابد من القول ان للهوية الثقافية الوطنية لها جملة ايجابيات، حري بنا ابرازها منها المشتركة التي تجمعهم، وتميزهم عن دول الجوار، وان مسألة بناء هوية ثقافية وطنية لم يكن وليد الساعة، بل كانت هناك محاولات عديدة منذ قيام الدولة العراقية المعاصرة عام ١٩٢١م، إلا أنها لم تنجح في بناء هوية إسلامية ثقافية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة، على الرغم من جهود رفع الشعارات القومية في البدايات الاولى، وكان التنوع المجتمعي معوقاً في بناء وتعزيز الهوية الثقافية الوطنية وترسيخها.

ان الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، أظهر حالة تبدو للآخر أن هناك عدم اندماج بين مكونات الشعب العراقي، فعمل الاحتلال على تكريسها قسراً، وإن التعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي، ليست حالة سلبية أو حالة فريدة بين دول العالم، لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق أن يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد الشعب من دون تمييز، ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية، في ظل هذه الظروف كانت هناك محاولة لفرض الهوية الثقافية الوطنية العراقية، إلا ان هذه المحاولات اصطدمت بالتغيرات الحاصلة ما بعد ٢٠٠٣م، والتي اعتمدت المحاصصة الطائفية والمناطقية

K2kk1951@gmail.com

(*) مدير عام تربية ديالى السابق

الثقافة والهوية الوطنية في العراق دراسة في المحتوى والمضمون.

ومن حقه أن يعبر بحرية عن آرائه واختياراته الشخصية، وأن يضطلع بدور إيجابي في الحياة العامة.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في تأصيل لفظة المواطنة في المجتمع، إذ لا يستقيم البناء الديمقراطي لأي دولة من دون تجلي روح (المواطنة)، في علاقات كل فرد (مواطن) بمؤسسات الدولة، التي يعد الهدف الأساس من وجودها هو خدمة (المواطنين)، وتوفير ما يحتاجون إليه في حياتهم الفردية والجماعية، من أمن واطمئنان واستقرار، والسهر على تنظيم شؤونهم العامة انطلاقاً من خياراتهم، وعلى وفق رغباتهم وحاجاتهم، وفي المقابل يرتبط الأفراد (المواطنون) بالولاء الكامل لـ (الوطن) الذي لا يعني مجرد حيز جغرافي، وعلم يرفرف فوق البناءات الرسمية، وإنما يشمل في مفهومه الواسع مجموعة من القيم والمبادئ، والقضايا التي تعكس الإرادة العامة للمواطنين.

فرضية البحث: قائمة على إيجاد مجتمع ناجح يوظف مفاهيم المواطنة على الصعيد الاجتماعي.

هدف البحث: يهدف البحث الى لقاء الضوء على مفهوم المواطنة واثرها في التنمية الاجتماعية من حيث:

١- بيان وتحديد الأسباب الحقيقية التي تقف حجر عثرة أمام المواطنة، اعتماداً على التحليل العلمي الذي تحدده منهجية هذا البحث.

تتطلق فرضية البحث من محاولة فرض هويات وأيدولوجيات، كانت عقبة أمام بناء الهوية الثقافية الوطنية العراقية، وان التغيير الذي حصل بعد ٢٠٠٣م قد عقد إشكالية بناء الهوية الثقافية الوطنية، وان افتقارها ألقى بظلالها على الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد، وفي هذه الدراسة كانت للباحث محاولة لتحليل الإشكالية وتقديم مقترحات لإعادة بناء الهوية الثقافية الوطنية على أسس مناسبة وحسب المحاور الآتية:

المحور الأول/إشكالية بناء الهوية الثقافية الوطنية في العراق منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم.

المحور الثاني/الثقافة والهوية الوطنية في العراق دراسة في المحتوى والمضمون

المقدمة

تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها، عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة، ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة، وقد اتسع تداول مصطلح (المواطنة) لما يحمله من معاني المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إن صفة (المواطن) لا تعني فقط الانتساب للوطن، والارتباط به كتابع، وإنما هو بهذه الصفة عنصر فاعل في مختلف المجالات، له كيانه المستقل، وقناعاته الخاصة،

مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ^(٤)، والمواطن، الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه، وأوطن الأرض ووطنها واستوطنها، واتطنها أي أخذها وطناً، ومواطنة مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً.^(٥)

أما في الاصطلاح فالوطنية تأتي بمعنى حب الوطن Patriotism، في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن، وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية^(٦)، أما المواطنة Citizenship فهي صفة المواطن، والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته، في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين، عن طريق العمل المؤسسي والفردي الرسمي والتطوعي، في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات.^(٧)

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة، هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي - غالباً ما - تستخدم في إطار الترادف، إذ إن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج.^(٨)

٢- طرح الحلول العملية من خلال الخطط الاجتماعية لضمان تحقيق تنمية، وتطوير شاملين مستمرين ومتواصلين في جميع ربوع البلاد.

منهجية البحث: استخدمنا في هذا البحث المنهج الموضوعي التحليلي، المبني على دراسة آراء وتصريحات جميع المسؤولين، في مختلف دوائر الدولة وعلى اختلاف درجاتهم الوظيفية ومواقعهم في السلم الوظيفي والإداري، وقسم البحث إلى محورين رئيسيين هما: المحور الأول: مفهوم المواطنة ومقوماتها الثقافية، والمحور الثاني: أبرز الوسائل المستخدمة للتربية على المواطنة.

المحور الاول

اشكالية بناء الهوية الثقافية الوطنية في العراق منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم

مفهوم المواطنة لغة واصطلاحاً

المواطنة لغة: المواطنة والمواطن مأخوذة في اللغة العربية من الوطن، أي المنزل الذي تقيم به وهو، موطن الإنسان ومحلته^(١)، وطن يطن وطناً أقام به، وطن البلد، اتخذه وطناً، توطن البلد، اتخذه وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد،^(٢) وتوطنت نفسه على الأمر، حملت عليه، والمواطن جمع موطن، هو الوطن أو المشهد من مشاهد الحرب^(٣)، قال الله تعالى: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي

ومعنى ذلك أن مصطلح المواطنة يستوعب وجود علاقة بين الدولة أو الوطن والمواطن، وأنها تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات.

وإذا ربطنا مفهوم المواطنة بالديمقراطية نجد أن المواطنة ركيزة الديمقراطية، فلا يوجد مجتمع ديمقراطي لا يعتمد في بنيانه على كل مواطن.^(١٠)

المواطنة و الوطنية

تعني أن الرابطة في الدولة الحديثة بين الدولة والشعب، هي رابطة تقوم على علاقة الجنسية، فكل من يحمل جنسية الدولة، يعد من مواطني الدولة، ومواطنو الدولة يتمتعون بنفس الحقوق، ويتحملون ذات الواجبات، لا تفرقة بينهم بسبب الدين أو الجنس أو الاعتقاد، فكل مغربي يساوي أي مغربي آخر بصرف النظر عن لونه أو دينه أو جنسه أو اعتقاده^(١١). المسيحي والمسلم واليهودي ومن لا دين له مواطنون كلهم، الأبيض والأسود ومن هو بين بين مواطنون كلهم، الماركسي والرأسمالي والاشتراكي، ومن يؤمن بالتعاون ومن لا يؤمن بشيء من ذلك كله مواطنون كلهم، وبما أنهم مواطنون جميعاً فهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.^(١٢)

في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة كولير الأمريكية، بين الجنسية والمواطنة فالمواطنة في (الموسوعة الدولية)، هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم. وفي موسوعة (كولير) الأمريكية المواطنة هي " أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما"^(٩).

مستويات الشعور بالمواطنة

هناك مستويات للشعور بالمواطنة أوردها رضوان أبو الفتوح في النقاط التالية :

١-شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، كالدم، والجوار، والموطن، وطريقة الحياة، بما فيها من عادات وتقاليده، ونظم، وقيم، وعقائد، ومهن، وقوانين، وغيرها.

٢- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

٣- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها، وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

٤- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد وحركة واحدة.

تطور مفهوم المواطنة

مفهوم المواطنة في العصر الحاضر يجد جذوره في الفلسفة اليونانية، وفي الممارسة الديمقراطية البدائية في أثينا، ولو أن تلك الممارسة كانت تقصي النساء والعبيد، فقد كانت تتبنى على مبدأ تساوي الذكور الأحرار في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام، أي التساوي في المشاركة السياسية، الأمر الذي يشكل عنصراً جوهرياً في المفهوم الحديث للمواطنة، ولا نعثر على كلمة (المواطنة) في التراث العربي الإسلامي الثقافي، غير أن ما تعبر عنه هذه الكلمة في العصر الحاضر، من قيم الحرية والعدل والمساواة والمشاركة والمسؤولية، تعد من المبادئ التي دعا إليها الإسلام المحمدي، وإن كانت الممارسة السياسية منذ حكم الأمويين لم تتقيد بالمبادئ الوطنية الصحيحة، كما أن عدم تطوير نظام الشورى، والصراعات الدموية من أجل الاستفراد بالحكم واحتكار السلطة، وغياب حرية النقد السياسي، وانعدام فرص التقويم العقلاني لأساليب تدبير الشأن العام، كل ذلك أدى إلى إبعاد المجتمعات الإسلامية عن تعاليم الإسلام ومقاصده، وحال دون انخراطها في التطور السياسي الذي عرفته شعوب وأمم أخرى، عرفت كيف تستفيد من الحضارتين الإغريقية والرومانية، ومن المبادئ التي ارتكز عليها الإسلام نفسه.^(١٣)

وإذا كانت أوروبا الغربية قد عرفت مرحلة من السبات العميق خلال القرون الوسطى، حيث سادت أنظمة من الحكم الفردي المطلق، الذي لا يقيم اعتباراً للمواطنة، فإن الفكر السياسي والقانوني في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر، قام بصياغة مبادئ، واستنباط مؤسسات، وإبداع وتطوير آليات جديدة للحكم، أمكن بعد إدخالها حيز التطبيق بكيفية تدريجية، تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة، وتم ذلك من خلال حركات الإصلاح التي لم تتحقق أهدافها دائماً بشكل عفوي، أو بخطوات سلسة، وإنما اقترن نضال تلك الحركات بثورات شعبية أتت على نمط الحكم المطلق، الذي يجمع فيه الحاكم الفرد كل السلطة الديمقراطية، وتتركز بين يديه كل القرارات، وفتحت المجال لقيام الديمقراطية، التي تجعل الشعب هو مصدر السلطات، والإرادة العامة هي مناط الحكم.^(١٤)

وتعد الثورة الفرنسية من أهم تلك الثورات التي عرفت أوروبا، ومعها عرف مفهوم المواطنة تطوراً هاماً حيث تمت القطيعة مع الطقوس والعلاقات الفيدرالية، وصدر بيان حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩م، فأصبح مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم إقصاء الأقليات أو أي فئة في المجتمع.

وأثرى فلاسفة الأنوار المفاهيم السياسية بمصطلحات جديدة، مثل (المجتمع المدني)، و(الرأي العام)، و(السيادة الوطنية)، ساهم

يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية التلقائية، التي يفرزها اختلاف المصالح، وتعدد وجهات النظر حول أساليب تدبير الشأن العام، والعلاقة بين المواطنة، والمواطن والوطن، لا تنحصر في الاشتقاق اللغوي، وإنما تمتد إلى الارتباط الوثيق في المضامين، فلا مجال لتجسيد مفهوم المواطنة، بما يعنيه من مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في تدبير الشأن العام، ومسؤولية تجاه الوطن، من دون وجود مواطن يُدرك بوعي حقوقه وواجباته، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشعر بأنه معني بما يجري داخل الفضاء الذي يسمى الوطن، فلا مواطنة من دون مواطن، ولا مواطن من بدون ولاء للوطن، وتفاعل إيجابي مع قضاياها، وانخراط حقيقي في شؤونها.

وفي العصر الحديث الذي يتميز بالتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى، بدأت تبرز أشكال جديدة للمواطنة، لا تنحصر فيها روابط المواطن بالدولة التي ينتمي إليها، وإنما تتسع هذه الروابط لتشمل مجموعة من الدول، التي تجمع بينها موثيق لتنسيق وتوحيد مواقفها وبرامجها السياسية، والاقتصادية والثقافية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي.^(١٧)

في توسيع مفهوم المواطنة، ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهتم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأعطى (جان جاك روسو) من خلال مقولته الشهيرة الإرادة العامة، مفهوما أوسع للمواطنة يرتكز على تدبير شؤون المجتمع من لدن أشخاص مدنيين فاعلين، والذين هم أساس مشروعية ممارسة السلطة.^(١٥)

ويحدد (سييس) صفات المواطن الفاعل من خلال التمثيلية، التي تجعل المواطنة لا تنحصر فيمن لهم أهلية الانتخاب، أي أن الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت لا تنتقي عنهم صفة المواطنة، وأن المنتخب يمثل الأمة بكاملها خلال ولاية محددة المدة، وتخول المواطنة حق متابعة المؤسسات التمثيلية، ومطالبتها بتحقيق الرغبات العامة، وبذلك لا يكون الأفراد المواطنون مجرد تابعين خاضعين، وإنما مشاركون فاعلون.^(١٦)

ومع تطور الديمقراطية أصبحت الحقوق التي تخولها المواطنة، كالمشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات، ترتبط بحرية تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية، وحرية الانتماء إليها، والمشاركة من خلالها في تكوين الرأي العام، وبلورة توجهاته؛ وهنا يتبين الارتباط الوثيق بين المواطنة والديمقراطية، فلا مواطنة من دون توفر مقومات النظام الديمقراطي السليم، الذي

مقومات المواطنة

التساكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية، التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، لأن كل من يشعر بالحيث، أو الحرمان من دون حق مما يتاح لغيره، وتتغلغل في وجهه أبواب الإنصاف، يصبح متمرداً على قيم المواطنة، ويكون بمثل قبلة موقوتة قابلة للانفجار بشكل من الأشكال.^(١٨)

الوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة، الذي يركز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيس للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني، أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي، والجمهوري، واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أياً منها أكثر حظاً من غيرها، في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سبباً في انقاص الحقوق، أو مبرراً للإقصاء والتهميش، وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم

من خلال ما تقدم يتبين أن (المواطنة) ليست وضعية جاهزة، يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي صيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تنهيا له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة، في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي، والاقتم صادي، والاجتماعي، والثقافي.

وفيما يلي نشير إلى أهم المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها:

١- المساواة وتكافؤ الفرص:

لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع الفرص نفسها، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان

لضمان احترامه في الممارسة، مثل الدستور الإيطالي الذي بعد تأكيده على أن^(١٩):-

لكل المواطنين القدر نفسه من الكرامة الاجتماعية، وهم سواء امام القانون، من دون تمييز في الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين، أو الأفكار السياسية، أو الأوضاع الشخصية والاجتماعية، يضع على الدولة مسؤولية إزالة جميع العوائق، الاقتصادية والاجتماعية التي تحد في الواقع من حرية المواطنين والمساواة بينهم، وتحول دون التنمية التامة للشخصية الإنسانية، ودون مشاركة جميع العاملين الفعلية في بنية البلاد، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. (٢٠)

٢- المشاركة في الحياة العامة:

لا يكفي ضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسطرة، والأنظمة المتبعة وفي الممارسة، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة، الأمر الذي يتطلب توفر استعدادات حقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة وفي ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية والخنوع، وفي ظل الأنظمة التي تناهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية انتقادية، أو موقف معارض للحكام وللسياسات المتبعة، ففي مثل هذه الظروف التي تعرفها المجتمعات المتخلفة عموماً، ومنها العراق

على أسس متكافئة، وإرساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما يقوم على احترامها، وإتاحة أمامها فرص المشاركة في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري.

ولحماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات داخل المجتمع، الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لا بد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل، وعادل يتم اللجوء إليه من طرف كل من تعرضت حقوقه للمس، أو الانتهاك من لدن الآخرين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين، والدستور العراقي على غرار معظم الدساتير في العالم ينص على أن: جميع المواطنين سواء أمام القانون، ويلاحظ أن المشرع استعمل كلمة، الوطن عوض (المواطنين والمواطنات) التي تحيل بشكل واضح من الناحية الاصطلاحية على مبدأ المواطنة، كما يلاحظ أن واقع الحياة اليومية في مختلف المجالات ما زالت تعرف الكثير من التجاوزات التي تخل بالمبدأ الدستوري الذي يقر المساواة، وتحول من ثم دون تجلي قيم المواطنة، ولذلك لا تقف بعض الدساتير في الديمقراطيات الغربية عند حد تسجيل المبدأ، وإنما تذهب إلى أبعد من ذلك

المحلي والوطني والمهني، وعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات، يكون المجال مفتوحاً للتنافس النوعي الذي يضمن فعالية النخب، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويضفي الحيوية على المشهد الوطني، مما يسهم في خلق واقع ينشد التطور المتواصل والارتقاء المستمر.^(٢١)

ان المشاركة بالمفهوم الواسع الميّن أعلاه، تعني توفر فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقوقها، ولذلك فهي تختلف عن الإشارك الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها، لرايا تابعين خاضعين لنفوذها، لأن الإشارك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها.^(٢٢)

٣- الولاء للوطن:

الولاء للوطن يعني أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه، تسمو على العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها لإسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء، وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن، بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها، ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كقدر له حقوق وعليه واجبات، بمجرد

والبلاد العربية والإسلامية، يلاحظ انزواء كثير من الكفاءات، وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، والنفور من العمل السياسي وغير ذلك، من الظواهر المناقضة للمواطنة، فالأنظمة القمعية ولو اختفت وراء ديموقراطيات شكلية، ومسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ومدمرة لقيم المواطنة، ولا يتأتى نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة؛ إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمهوري، وفي إطار الديموقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدرا لجميع السلطات، والمشاركة في الحياة العامة تعني أن إمكانية ولوج جميع المجالات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المتاحة أمام الجميع من دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم، والتكوين والتربية على المواطنة، وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، ومرورا بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الإبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاءً بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر، كتولي المناصب العامة ولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى

استقلال الوطن، والذود عن حياضه، وضمان وحدته الترابية، والارتكاز في ذلك على مبدأ عام، يُفترض أن يربط بين مختلف فئات المواطنين، وهو اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار، وأسمى من كل المصالح الذاتية الخاصة والأغراض الفئوية الضيقة.^(٢٤)

والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطروهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أخرى.

توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك، واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هو الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، ومن ثم لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة، وهي ظواهر ما زالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل مجتمعنا العربي والمجتمعات المتخلفة عموماً.^(٢٣)

والولاء للوطن يعني شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحرريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والمساهمة في حماية جمالية ونظافة المدينة، أو القرية التي يقيم بها، وحماية البيئة فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات الوطنية، في مواجهة الطوارئ والأخطار التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية

المحور الثاني

الثقافة والهوية الوطنية في العراق دراسة في المحتوى والمضمون

إذا كان التعلق العاطفي بالوطن يوجد لدى الإنسان بالفطرة، فإن الوعي بمقومات المواطنة، وما يتبعه من إحساس بالمسؤولية، والتزام بالواجبات نحو الوطن، يكتسب بالتعليم والتأهيل، وعن طريق الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والثقافة، والمجتمع، وإذا كانت كل هذه القوات تتكامل أدوارها في إشباع الأجيال بقيم المواطنة، فإن النتائج لا بد وأن تكون ملموسة في تسريع وتيرة ارتقاء المجتمع وتحضره، في ضوء أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المعتمدة سنة ١٩٨٩م، فإن الطفل الذي يجب أن يلج المدرسة، وأن يحظى بتنشئة اجتماعية في ظروف جيدة، لا يمكن النظر إليه كمجرد تلميذ ينبغي إعداده لكي يكون مواطناً في المستقبل، فهو مواطن في الأصل، وتربيته على المواطنة تعني تحضيره للمشاركة الفاعلة في خدمة وطنه، وتزويده بالمعارف والمهارات والقيم التي تؤهله لتحمل المسؤوليات، في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وتُعدّه للمساهمة الإيجابية في تطوير المجتمع نحو الأفضل، وهناك اهتمام متزايد في الدول الديمقراطية في غرب أوروبا كفرنسا وغيرها بموضوع التربية على المواطنة.^(٢٥)

وقد تأسست لجان للتنسيق على مستوى الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، والتي سبق أن أعدت برنامج عمل مشترك للتربية على المواطنة الديمقراطية (E.C.D)، للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤م) وتم التحضير لجعل سنة ٢٠٠٥م سنة أوروبية للمواطنة بالتربية.^(٢٦) ويحدد المكتب الدولي للتربية (B.I.E)، أربعة أبعاد للتربية على المواطنة وهي:

١- حقوق الإنسان: كونه حقوق الإنسان، والمساواة في الكرامة، والانتماء إلى المجتمع.
٢- الديمقراطية: إعداد الفرد للحياة السياسية والمدنية.

٣- التنمية: إكساب اليافعين والشباب الكفاءات والمؤهلات الضرورية لمواكبة التغييرات، الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية لمحيطهم، ومقومات التنمية المستدامة.

٤- السلام: كنتاج وسيرورة المواطنة المستمدة من حقوق الإنسان، والهادفة للتنمية المستدامة.^(٢٧)

ومن أبرز أسباب ومظاهر التخلف في معظم بلدان العالم الثالث، النقص في التربية على المواطنة، وما يترتب عن ذلك من ضعف الإحساس بالمسؤوليات والالتزامات تجاه الوطن، وإذا كان من الممكن تبرير اقتران هذه الظاهرة السلبية بأشخاص لم يلجوا المدرسة، أو انقطعوا عنها في مستويات متدنية، فإنه من الغريب أن تقترن بأشخاص يُفترض أنهم من

و عندما لا تتوفر وحدة المدرسة، ولا يتلقى أبناء الوطن الواحد نفس التعليم، فيتوجه أبناء بعض الأسر الميسورة إلى البعثات الأجنبية، بدافع البحث عن الجودة في التعليم، ويتوجه الآخرون إلى التعليم الوطني الرسمي أو الخاص، فإن الآثار المترتبة عن ذلك لا تنحصر في هدم مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وإنما ينتج عن ذلك أيضا التناقض في السلوك، والتضارب في القيم، لأن التعليم الأجنبي فضلا عن تلقينه باللغة الأجنبية، فهو يغرس في التلميذ قيما ومفاهيم وسلوكيات تركز على المرجعية الثقافية للمدرسة الأجنبية التي تلقى تعليمه فيها، ويصبح بعيدا - ولو لم يرغب في ذلك - عن لغته وثقافته الأصليتين، وتحصل فجوة بينه وبين باقي المواطنين.

ولذلك فإن التربية على المواطنة، فضلا عما تتطلبه من توجيه سليم، وقدوة صالحة، داخل الأسرة والمجتمع، تتوقف على وحدة المدرسة، التي تركز على مبدأ أساسي وهو أن التربية والتعليم حق لكل طفل، وتضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد، سواء أكانوا من أسر ميسورة أم فقيرة، أو كانوا من سكان الحواضر أو البوادي، وتتوحد في تلقين نفس المناهج التي ترتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا تقتصر على إعطاء التلاميذ مجموعة من المهارات والمعلومات، وإنما تشبعهم بالإضافة إلى ذلك،

النخبة، بالنظر لمستوياتهم التعليمية، ومواقعهم المهنية والاجتماعية، والتزام الأفراد بمقومات المواطنة يرتبط بالسلوك الحضاري، الذي قد يتحلى به أحيانا مواطن عادي ولو لم ينل حظه الكافي من التعليم، وقد لا يتحلى به شخص حاصل على شهادات عليا، ومتحمل لإحدى المسؤوليات في الدولة،

ومن المؤسف أن نرى أشخاصا يرددون كلمة المواطنة كشعار، ولا يترجمون في سلوكهم اليومي ما تفرضه المواطنة الحقيقية من واجبات والتزامات، كمن تسيطر عليهم الأنانية الذاتية فيعيشون لأنفسهم فقط، ويحسبون أن الوطن يجب أن يوفر لهم ما يحتاجون إليه من خدمات عامة متنوعة، من دون أن يساهموا بأي عمل لصالح هذا الوطن، أو الذين يتهربون من أداء الضرائب، أو يعتمدون الغش في نشاطهم المهني، أو يستغلون مواقع النفوذ للارتشاء وممارسة المحسوبية والزبونية، وتشجيع الوصولية، أو يذهبون المال العام، أو يستغلون الممتلكات العمومية لمصلحتهم الخاصة، أو يهربون الأموال إلى خارج البلاد، والذين يهملون اللغة أو اللغات الوطنية، ويعملون على إحلال لغة أجنبية محلها، فلا يستعملونها للتعرف على الثقافات الأجنبية، وللتحاور مع الأجانب، وإنما يستعملونها في حياتهم اليومية، ويتحدثون بها داخل محيطهم الاجتماعي، ومع أبنائهم، وما يتبع ذلك من استلاب وتكرار للقيم وللثقافة الوطنية.

على حقوق الإنسان بالتعليمين الأساسي والثانوي، وميثاق برلمان الطفل الذي حدد من ضمن أهدافه، التربية على الديمقراطية والمواطنة والتسامح، وهنا تبرز أهمية دور الآخر في مسألة الهوية. وفي كل أنواع الهويات الجماعية تتعلق الهوية بالشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء مجتمع السياسية الى شيء يعدونه مشتركاً بينهم.^(٢٩)

غير أنه من خلال الواقع الذي تعرفه بلادنا وغيرها من البلدان التي ما زالت تعاني من التخلف، يبدو أن هناك مسافة غير قصيرة ما زالت تفصلنا عن إقامة المدرسة المواطنة، بالشروط والمضامين المبينة أعلاه، لتصبح أبوابها مفتوحة أمام جميع أبناء الوطن من دون أي تمييز، مع خلق مناخ ثقافي وإعلامي واجتماعي ملائم للتربية على المواطنة، ولا يمكن اجتياز هذه المسافة ببساطة، وإنما تحتاج إلى إرادة قوية وجهد كبير، يرتبط بشكل وثيق بالعمل على إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي، ولتحقيق ذلك فإن العراق اليوم بحاجة ماسة وملحة الى خلق الثقة المتبادلة بين جميع المواطنين، والائتبات والقوميات والاطياف من جهة، وكذلك بين الاحزاب والنواب والقادة والكتل السياسية، من جهة اخرى، وذلك لأجل خلق روح التسامح، وحب الوطن، والولاء والانتماء للهوية الوطنية.^(٣٠)

بقيم المواطنة والديموقراطية وحقوق الإنسان، وتنمي لديهم الإحساس بالمسؤولية، وحب العمل الجماعي، وقبول الاختلاف، والتعايش مع الآخر، وتغذيتهم بقيم التسامح، ونبذ العنف والإقصاء، والاعتدال وعدم التطرف، وأخذ المعرفة على أساس النسبية، وتعود التلاميذ على المناقشة والتحليل، واستعمال الفكر، والاحتكام إلى العقل في الاستنتاج، والتمرس بالتعبير عن الرأي، في إطار الحوار المنتج، وتحفزهم على الابتكار والمبادرة الشخصية، وتؤهلهم لولوج عالم المعرفة من أوسع أبوابها، والانفتاح على القيم الإنسانية الكونية.^(٢٨)

وعلى هذا لا يمكن تحقيق كل ذلك عن طريق مادة دراسية ضمن برامج التعليم، وإنما يتم ذلك عبر مناهج وطرق التلقين في مختلف المواد، ومن خلال أسلوب تعامل المعلمين والأساتذة والمؤثرين مع التلاميذ، وبمشاركة هؤلاء في اختيار نظام تسيير القسم الدراسي، وتسيير المؤسسة التعليمية بصفة عامة، وذلك بواسطة ممثلين يختارونهم بطريقة ديموقراطية، او عندما تتوفر المدرسة بكل الشروط والمواصفات المذكورة، يمكن أن نطلق عليها: (المدرسة المواطنة).

وفي العراق والدول العربية يلاحظ خلال السنوات الأخيرة، أنه من الناحية النظرية، أصبح موضوع التربية على المواطنة غير غائب عن الاهتمامات الرسمية، ويتجلى ذلك من خلال بعض الخطب، وبرنامج التربية

الخاتمة

في نهاية البحث كانت هنالك جملة نتائج خرج بها الباحث منها :

١-كان للاحتلال الامريكي للعراق ما بعد ٢٠٠٣م نتائج عديدة انعكست سلباً على جميع المفاهيم الاجتماعية، وعلى رأسها المواطنة.

٢-حاول الاحتلال الامريكي اضافة سمة التعددية للمجتمع العراقي قائمة على وجود فئات حزبية متنوعة، الامر الذي ساعد على طمس مفهوم المواطنة.

٣- ان الجذور الاولى للمواطنة تبتدأ من داخل الاسرة نفسها ، لذا فمن الجدير بالدولة الالتفات الى هذه النواة الصغيرة وتنقيتها والعناية بها ، لتكون هي الجذور الاولى لبناء المواطن بالصورة الصحيحة .

٤- ان موضوع المواطنة في العراق والبلدان العربية، نلاحظ ان هذا الموضوع بدأ يأخذ حيزاً واسع الاهتمام على المستوى الاعلامي والاكاديمي،لذا وجب التفات الدولة الى الاهتمام بالسلطة الرابعة وتوظيفها توظيفاً صحيحاً ، الامر الذي له اثار مباشرة على تنمية مفهوم المواطنة داخل كل فرد عراقي.

٥-لاجل ترسيخ الهوية الوطنية العراقية تحتاج إلى إرادة قوية جداً وجهد مائز،

يرتبط بالعمل الجاد، إقامة مجتمع ديمقراطي متسامح تعددي، مع إيجاد الثقة المتبادلة بين جميع المواطنين، وبين والقوميات والاطياف كافة، وبين الاحزاب العراقية، والقادة والكتل السياسية كافة، والنواب.

٦-نشر ثقافة التسامح والايمان بالآخر ، وحب الوطن، والولاء له والانتماء للهوية العراقية الوطنية.

الهوامش

القران الكريم

١-ابن منظور،جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، دار صادر،بيروت، ٢٠٠٥م، ج١٠، ص٣٠٧.

٢-الرازي،محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،مختار الصحاح، مكتبة لبنان،بيروت، ١٩٨٦م، ص٤١١.

٣-الفيروز ابادي،محمد بن يعقوب مجد الدين،قاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٧٤.

٤-سورة التوبة:٢٥.

٥-جاريث ستانسفيلد، الانتقال إلى الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية،ستيفز، جاكلين، حول فكرة الجنسية والمواطنة، ترجمة علاء الدين ابو زينة.موقع جريدة الغد،العدد٢٩،السنة ٢٠١٢م، ص٤٣

٦- المرجع نفسه ص.٥٥

٧-فؤاد البكري، الهوية الوطنية في ظل الاتصالات والإعلام الجديد،مصر جامعة جلوان، ٢٠٢١م، ص٥.

- ٨- المصدر نفسه، ص ٥٥.
- ٩- بان غانم احمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، السنة ٢٠٠٩م، ص ٢١١.
- ١٠- علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، آب ٢٠١١، ص ٨٥.
- ١١- نفسه، ص ٣٤٧.
- ١٢- احد سلمان محمد شناوة، ما تبقى من الاسلامية العراقية، الحوار المتمدن، بتاريخ ٢٣ - ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠م، العدد: ٢٩٨٣.
- ١٣- شنار، دومنيك، وكريستيان شوفالييه، ما المواطنة ترجمة: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ٨٧.
- ١٤- Uhttp://www.ahewar.org/debat/212605U=show.art.asp?aid=212605
- ١٥- علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٦١.
- ١٦- مراد، إشكالية الهوية، مصدر سابق، ص ٨٥.
- ١٧- احد سلمان محمد شناوة، ما تبقى من الاسلامية العراقية، الحوار المتمدن، العدد ٢٩٨٣، في ٢٣ - ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠م، ص ٩٨.
- ١٨- ينظر نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب، مجموعة باحثين إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، من أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات، السياسية بيت الحكمة، مطبعة شفيق، بغداد، ٢٠١١م، ص ٦٩٨.
- ١٩- شناوة، ما تبقى من الاسلامية، مصدر سابق، ص ٩٩.
- ٢٠- مطر الموسوي، المواطنة وتدریس حقوق الإنسان، المجلة السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠م، والدولية، العدد ١٤، السنة ٢٠٢٠م، ص ٢١.
- 21-Uhttp://www.mesopot.com/default/index.php?option=com_content&view=article&id=246%3A2010-08-08-04-52-24&catid=41&limitstart=2
- ٢٢- ينظر شاكر الانباري: الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت- بغداد، ٢٠٠٧م، ص ٥.
- ٢٣- خيمتنا، من المادة ٤٥ - الى المادة ٧٧، النجف، اب ٢٠٠٥م، ص ١٠.
- ٢٤- الموسوي، المواطنة، مصدر سابق، ص ٢٩٨.
- ٢٥- الحيدري، د. إبراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الاسلامية الجمعة، ٨ شباط ٢٠٠٨، ص ٣٢؛ "١٩٣٦ Constitution of the USSR. Chapter II: The Organization of the Soviet State" ٢٤.
- ٢٦- نظلة الجبوري، المواطنة. تحولات المفهوم والخطاب، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٠٠٧، ١٢م، ص ٨٢.
- ٢٧- المصدر نفسه، ١١٧.
- 28-Uhttp://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64154U
- ٢٩- هه زار صابر امين، إشكالية الدولة والهوية الدولية العراقية والهوية القومية الكردية إنموذجاً، رسالة ماجستير تقدم بها الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩م، ص ٣٥.

- ٨- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٩- شاكر الانباري: الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت- بغداد، ٢٠٠٧م.
- ١٠- شنار، دومنيك، وكريستيان شوفالبييه، المواطنة ترجمة: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦م.
- ١١- علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- ١٢- علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، آب، ٢٠١١.
- ١٣- فؤاد البكري، الهوية الوطنية في ظل الاتصالات والإعلام الجديد، مصر جامعة جلوان، ٢٠٢١م.
- ١٤- الفيروز ابادي، محمد بن يعقوب مجد الدين، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ١٥- مطر الموسوي، المواطنة وتدریس حقوق الإنسان، المجلة السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠م، والدولية، العدد ١٤، السنة ٢٠٢٠م، ٤م.
- ١٦- نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب، مجموعة باحثين إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، من أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات، السياسية بيت الحكمة، مطبعة شفيق، بغداد، ٢٠١١م.

- ٣٠- م. أيوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها تحديات الهوية الوطنية العراقية نموذجاً، بحث مقدم، كلية العلوم الادارية والسياسية قسم العلوم السياسية جامعة جرمو، السليمانية، ٢٠٢٠م ص ٣١

المصادر

القران الكريم

- ١- ابن منظور، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م، ج ١٠.
- ٢- احد سلمان محمد شناوة، ما تبقى من الاسلامية العراقية، الحوار المتمدن، بتاريخ ٢٣ - ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠م، العدد: ٢٩٨٣.
- ٣- م. أيوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها تحديات الهوية الوطنية العراقية نموذجاً، بحث مقدم، كلية العلوم الادارية والسياسية قسم العلوم السياسية جامعة جرمو، السليمانية، ٢٠٢٠م.
- ٤- بان غانم احمد الصائغ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣١، السنة ٢٠٠٩م.
- ٥- جاريت ستانسفيلد، الانتقال إلى الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، ستيفز، جاكلين، حول فكرة الجنسية والمواطنة، ترجمة علاء الدين ابو زينة، موقع جريدة الغد، العدد ٢٩، السنة ٢٠١٢م.
- ٦- الحيدري، د. إبراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الاسلامية الجمعة، ٨ شباط ٢٠٠٨ " ١٩٣٦.
- ٧- خيمتنا، من المادة ٤٥ - الى المادة ٧٧، النجف، آب، ٢٠٠٥م.

١٧- نظلة الجبوري، المواطنة. تحولات المفهوم
والخطاب، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد،
العدد ٢٠٠٧، ١٢ م.

١٨- هه زار صابر امين، إشكالية الدولة والهوية
الدولة العراقية والهوية القومية الكردية إنموذجاً،
رسالة ماجستير تقدم بها الى مجلس كلية العلوم السياسية،
جامعة بغداد، ٢٠٠٩ م.

19- [Uhttp://www.ahewar.org/debat/show.
art.asp?aid=212605U](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212605U)

20- [Uhttp:// www.mesopot.com/default/
index.php?option=com_content&vie
warticle&id=246%3A2010-08-08-04-
52-24&catid=41&limitstart=2](http://www.mesopot.com/default/index.php?option=com_content&view=article&id=246%3A2010-08-08-04-52-24&catid=41&limitstart=2)

21- Constitution of the USSR. Chapter II:
The Organization of the Soviet State.

22- [Uhttp://www.ahewar.org/debat/show.
art.asp?aid=64154U](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64154U)

Culture and national identity in Iraq: A study in content and substance

lect. Dr. Abdul Karim Jaafar Al-Kashfi
Former Director General of Education in Diyala

Abstract

The American occupation of Iraq in 2003 showed a situation that appears to the other that there is a lack of integration among the components of the Iraqi people that the occupation forced to perpetuate, and that the pluralism enjoyed by Iraqi society is not a negative case or a unique case among the countries of the world. Therefore, it requires the political system in Iraq to believe in pluralism, preserve the rights and public freedoms of all members of the people without discrimination, and raise the interest of the nation above subsidiary affiliations. Under these circumstances, there was an attempt to impose the Iraqi national identity, but these attempts collided with the changes that occurred after 2003 AD, which adopted sectarian, regional and national quotas, which complicated the problem of building a national identity.

It must be said that the national identity has a number of positives, it is necessary for us to highlight them, including the commonalities that unite them and distinguish them from the neighboring countries, and the issue of building a national identity was not a product of the hour. Rather, there have been many attempts since the establishment of the contemporary Iraqi state in 1958 AD, but they did not succeed in building a comprehensive national identity that brings together the various components of the people, despite the efforts to raise national emblems in the early beginnings. Societal diversity was an obstacle to building and strengthening the national identity and its consolidation.

The research hypothesis stems from an attempt to impose identities and ideologies, which was an obstacle to the construction of the Iraqi national identity, and that the change after 2003 AD has complicated the problem of building the national identity, and its lack of it cast a shadow over the policy of this study and the proposal to build and resolve this policy. National identity on appropriate bases and according to the following axes:

The first axis: the problem of building the national identity in Iraq since the establishment of the state until today.

The second axis: reshaping and building the Iraqi national identity from its correct perspective.